كل السيناريوهات المرعبة والدامية اصبحت على الطاولة لحل الأزمة اليمنية التي اخذت بعداً تراجيدياً بعد استقالتي رئيس الجمهورية والحكومة.

وتزداد التوقعات من فرض خيارات القوة بعد مغادرة معظم سفارات العالم العاصمة صنعاء في قرار جماعي يبعث في مخاوف وقلق في الشارع اليمني غير مسبوقين، خصوصاً وان اليمن اصبحت خلال اسبوع تعيش عزلة تُعد الأولى من نوعها في تاريخ اليمن القديم والمعاصر.. وبحسب مراقبين سياسيين فإن الأزمة السياسية اخذت منحى خطيراً بتحولها من أزمة داخلية إلى معركة دولية تخوضها اطراف اقليمية على أرض اليمن وبدماء أبناء الشعب اليمني.

وقال المراقبون لـ«الميثاق»: إن مغادرة معظم السفارات الغربية والعربية والإسلامية بهذا الشكل الجماعي ينذر بخطر حقيقي تسير نحوه اليمن..

اليمن.. العودة الى «القمقم»

13 سفارة وقنصلية تغادر اليمن

الحوثيون يبحثون عن انتصارات شخصية مقابل هزيمة شعب

الاستثمارات الخليجية تشكل 70% من الاستثمارات الأجنبية في بلادنا

أطراف سياسية استخدمت الأزمة كسلاح لتدمير الجيش وضرب الصف الوطني

التقليل من إغلاق سفارات العالم انتحار جماعي

الحرب الاقتصادية بدأت على البلاد بوقف المانحين دعمهم

مشيرين إلى أن حال اليمن اليوم بات اشبه بتلك العزلة التي فرضها العالم على حكومة طالبان في افغانستان والتي اقصت كل القوى السياسية في البلاد ما جعلها تواجه حرباً مع دول العالم استمرت عدة أعوام سقط ضحيتها مئات الآلاف من الأبرياء.

مذكرين بأوضاع اليمن قبل ثورة 26 سبتمبر المجيدة والتي كانت تعيش اليمن داخل «قمقم» وعزلة غير مسبوقة، فرضها عليها النظام الإمامي الكهنوتي..

وأوضح المراقبون أنه خلال الغزو الأمريكي للعراق وليبيا لم تسحب دول العالم سفاراتها من بغداد وطرابلس بهذا الشكل، كما هو الحال بالنسبة لليمن اليوم.

غير مستبعدين ان تواجه اليمن ليس عزلة دولية وحصاراً اقتصادياً وإنما تدخلاً عسكرياً استناداً إلى قرار مجلس الأمن الذي اخضع اليمن للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لافتين إلى أن خيار القوة لمعالجة الأزمة السياسية قد يكون هو البديل، خصوصاً بعد ان اتخذت دول العالم قراراً بوقف تقديم تعهداتها المالية لليمن في اعلان حرب سبق كان على المكونات السياسية اليمنية ان تستوعب هذه الرسالة الشديدة قبل ان تتمادى في خلافاتها العبثية وتجر البلاد إلى كارثة حقيقية بعد هذه التطورات الدراماتيكية..

وبيَّن المراقبون ان الأزمة التي تعيشها اليمن منذ أربع سنوات قد كبدت البلاد خسائر فادحة اقتصادياً وعسكرياً، والأخطر من ذلك أن أزمة الربيع العبري قد مزقت الصف الوطني واشعلت صراعات وحروباً داخلية كانت قاصمة للوحدة الوطنية التي ظلت عراها متماسكة على مدى التاريخ.. خلافاً على ذلك فقد تم تفكيك الجيش والأمن وتدمير هاتين المؤسستين الوطنيتين ما جعل البلاد والشعب اليمني عاجزاً اليوم عن مقاومة أي تدخلات خارجية بعد ان انهكت الصراعات كل القوى وظلت اطراف سياسية تستخدم ورقة الأزمة كسلاح لضرب الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وازداد الأمر سواءً بعد دخول الحوثيين العاصمة صنعاء واستيلائهم على النظام بالقوة في انقلاب على الاجماع الوطني والمبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار وكذلك اتفاق السلم والشراكة الوطنية.

وحمل المراقبون جماعة أنصار الله المسؤولية الدينية والتاريخية عما سيتعرض له الشعب اليمني من اضرار جراء مغامراتهم الصبيانية والتي تبحث عن انتصارات لمشاريع صغيرة واسرية ولو كان ذلك على حساب دمار اليمن واستباحة اراضيه للأجانب.. مبينين ان قرار الحوثي بالاستيلاء على النظام جريمة بحق الشعب اليمني الذي ظل يعاني أربع سنوات ويتحمل كل الصعاب من أجل ايجاد حل سياسي وسلمي للأزمة ورفض خيارات العنف، إلاّ أن الحوثي نسف ذلك فيما يسمى بالإعلان الدستوري الذي فتح اليمن على مصراعيها أمام كل الخيارات الكارثية..

واعتبر المراقبون تقليل جماعة أنصار الله من مخاطر مغادرة سفارات العالم اليمن انتحار سياسي وكارثي مدمر لحاضر ومستقبل البلاد والاجيال.. مؤكدين ان أوضاع اليمن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير مؤهلة لتحمل تبعات العزلة أو عزل البلاد عن محيطها الاقليمي والدولي خصوصاً والشعب اليمني يعاني من فقر مدقع، وقد لا يستطيع الحوثيون بعد اشهر توفير رواتب للموظفين، ناهيك عن الاحتقان الواسع الذي يعيشه الشارع اليمني إزاء محاولات فرض الحوثيين الأمر الواقع على الجميع بقوة السلاح.

هذا وأعلنت المملكة العربية السعودية الجمعة تعليق أعمال سفاراتها في صنعاء وإجلاء كافة منتسبيها نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في العاصمة صنعاء لذا فقد قامت السعودية بتعليق كافة أعمال سفارتها وإجلاء كافة منتسبيها.

الى ذلك أغلقت ألمانيا سفارتها في صنعاء الجمعة وغادر العاملون اليمن.

الجدير بالذكر أن السعودية وألمانيا تعدان من أكبر المانحين لبلادنا.

وفي ذات السياق أعلنت وزارة الخارجية الايطالية في بيان أنها قررت اغلاق السفارة في صنعاء بعد تسارع الأحداث في البلاد والتفاقم التدريجي للوضع الأمني.

كما أعلنت سفارات كلٍ من هولندا واسبانيا وتركيا تعليق اعمالها.. فيما أعلنت اليابان اغلاق القسم القنصلي بسفارتها.

من جانبها دعت دولة الامارات العربية المتحدة مواطنيها في اليمن بسرعة المغادرة.

وشهد الاسبوع الماضي اعلان كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إغلاق سفاراتهم ومغادرة العاملين بها.

ولم يقتصر الوضع على اغلاق السفارات، فقد أعلنت سفيرة الاتحاد الأوروبي في اليمن تينا موشايت في وقت سابق بأنها قررت مغادرة اليمن لدواعٍ أمنية..

موضحة أن دعم المانحين الدوليين لا يمكن أن يسهم في إحداث تغيير في حياة الناس للأفضل في ظل الأوضاع التي تعيشها اليمن.

وبدورها قررت شركة كندیان نکسن النفطية والتي تعمل في التنقيب عن النفط هي الأخرى تخليها عن القطاع « 51» النفطي ومغادرة البلاد طبقاً لمذكرة وجهتها الادارة العامة لموظفيها.

وتأتي مغادرة البعثات الدبلوماسية وشركات النفط لتكشف مدى تدهور الوضع في اليمن الذي يعاني منذ سنوات حالة من التخبط اضافة إلى التدهور الأمني والاقتصادي والخلافات السياسية القائمة والخروج على القواعد الدستورية.

لا تحرك عسكري

ونتيجة لتدهور الأوضاع في اليمن وانهيار الدولة وسيطرة جماعة انصار الله على العاصمة وبعض المحافظات ومؤسسات الدولة وتقديم رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي وحكومة خالد بحاح لاستقالاتهم كشف مسئول خليجي لصحيفة «الشرق الأوسط» أن دول مجلس التعاون الخليجي لن تتحرك عسكرياً لحماية مصالحها في اليمن، لكنه أكد أن التنسيق جارٍ لصياغة موقف خليجي صارم من الأوضاع في اليمن سيتجاوَز سحب البعثات الدبلوماسية.

هذا ومن المعلوم أن الاستثمارات الخليجية تشكل 70% من مجموع الاستثمارات الاجمالية الأجنبية في اليمن، في حين تتصدر الاستثمارات السعودية قائمة المستثمرين بقيمة تتراوح بين 3-4 مليارات دولار.

وتسببت الأزمة الأخيرة في تأجيل مساعدات دولية وخليجية بـ8 مليارات دولار لدعم الاقتصاد اليمني وسط تراجع للاستثمارات الأجنبية عام 2012م لتصل إلى 350 مليون دولار.

ويرى البنك الدولي تراجعاً في الاستثمارات عام 2012م بنسبة 50% عن عام 2011م، معلناً عن تخفيض تصنيف اليمن لتصبح في ذيل الدول الجاذبة للاستثمار.

وهذا يؤكد أن الأوضاع السياسية المضطربة والمتسارعة في البلاد وضعت الاستثمارات الأجنبية عموماً والخليجية خصوصاً في مأزق الاقتصاد المتهالك بسبب الأزمة المشتعلة بين الفرقاء السياسي في اليمن.

ومع توالي التحذيرات من انهيار اليمن قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الخميس الماضي أن اليمن يتفكك بعدما انزلقت البلاد في الفوضى بدرجة أكبر مع إحكام الجماعات المسلحة قبضتها على اليمن.

مضيفاً: «يجب أن نفعل ما في وسعنا لمساعدة اليمن في التراجع عن حافة الهاوية وإعادة العملية السياسية إلى مسارها».

وفي ذات السياق كشفت المصادر أن ممثلي البنك والصندوق الدوليين في اليمن تراقبان الأوضاع عن كثب وباهتمام كبير، وما سوف تؤول إليه خيارات انتقال السلطة وعبر أية آليات، لتقرر على ضوء ذلك الخطوة القادمة.

وأضافت المصادر أن البنك والصندوق الدوليين يرفضان، بالمطلق، التعامل مع أية سلطة، وفي أي زمان ومكان لا تعتبر وفقاً للمعايير المتعارف عليها.

موضحة بأن معايير البنك والصندوق الدوليين، تعتبر السلطة انقلابية والنظام الممثل لها غير دستوري. وهذا يستتبعه مباشرة وقف كافة البرامج والتعاملات.

وحول ما يتم تداوله من أخبار عن توجه إلى تشكيل مجلس رئاسي أو سلطات ثورة، أكدت مصادر في الممثلية المالية الدولية بالعاصمة صنعاء، أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، سوف يمتنعان عن تقديم أية تمويلات جديدة أو مساعدات مالية لأية سلطة (غير دستورية).

الأزمة بين دول الخليج ومجلس الأمن

هذا واعتبر المراقبون السياسيون انه لا مخرج لليمن من هذا المأزق إلاّ بعودة الحوثيين عن قراراتهم والالتزام بالاتفاقات المبرمة وفي مقدمتها المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار واتفاق السلم..

لافتين إلى أن المجتمع الدولي لم يعد يثق باتفاقات اليمنيين وان ما سيسفر عن حوار موفمبيك لن يكون مفتاحاً للحل، وتراجع المجتمع الدولي عن قراراته خصوصاً وأنه لو كان يعول على نتائج مثل هذه الحوارات لما اغلق سفاراته ولتريث حتى انتهاء هذه الجولة من المارثون الحواري..

ويؤكد المراقبون ان الأزمة تزداد تعقيداً في ظل اصرار دول مجلس التعاون الخليجي على التمسك بالشرعية الدستورية والمؤسسات الدستورية في الوقت الذي تتحاور المكونات السياسية برعاية الأمم المتحدة حول خيارات بعيدة جداً عن المطالب الخليجية، حيث لم يعد الرئيس المستقيل هادي مطروحاً على طاولة الحوار وإنما يجري الحديث حول مجلس رئاسي وهو ما يزيد الوضع تعقيداً..

بيان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي

صدر عن الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد مساء السبت في الرياض برئاسة وزير خارجية دولة قطر د. خالد بن محمد العطية وبحضور التأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني والذي كُرس لبحث الأوضاع في اليمن- البيان الختامي التالي :

إن المجلس الوزاري، وهو في حالة انعقاد مستمر لمتابعة المستجدات الخطيرة في الجمهورية اليمنية الشقيقة، وإذ يستذكر بيانه الصادر عن اجتماعه الاستثنائي في 21 يناير 2015 بشأن الانقلاب الحوثي في اليمن، والبيان الصادر عن المجلس في 7 فبراير 2015 واستناداً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يؤكد مجدداً إدانته ورفضه المطلق للانقلاب الحوثي، وكل ما يترتب عليه، ومحاولات فرض الأمر الواقع بالقوة.

وانطلاقاً من حرص مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أمن اليمن واستقراره ووحدته، ووقوفه إلى جانب الشعب اليمني الشقيق، ورفضه للإجراءات الأحادية الجانب من جانب الميليشيات الحوثية، يؤكد المجلس الوزاري ما يلي:

- دعم السلطة الشرعية وإدانة استمرار احتجاز فخامة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، ورئيس الوزراء خالد بحاح والوزراء والمسؤولين من قبل الميليشيات الحوثية، والمطالبة بإطلاق سراحهم فوراً.

- دعم جهود كافة القوى اليمنية التي تسعى بطرق سلمية، ودون استخدام العنف والتهديد، لاستئناف العملية السياسية وفقاً لمرجعية المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، بما في ذلك إقرار الدستور والترتيب للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وبناء الجيش والأمن ومؤسسات الدولة على أسس وطنية.

- رفض ما يُسمّى بـ «الإعلان الدستوري» للميلشيات الحوثية ومحاولاتها فرض الأمر الواقع بالقوة.

- دعم وإسناد المؤسسات الدستورية القائمة والعمل على التئامها في أجواء آمنة لتمكينها من القيام بمهامها الدستورية.

- رفض كافة الإجراءات المتخذة لفرض الأمر الواقع بالقوة، ومحاولة تغيير مكونات وطبيعة المجتمع اليمني، داعياً الحوثيين إلى وقف استخدام القوة، والانسحاب من كافة المناطق التي يسيطرون عليها، وتسليم الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والانخراط في العملية السياسية.

- دعوة الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للانعقاد عاجلا على مستوى وزراء الخارجية لاتخاذ قرار لرفض الانقلاب وكل ما يترتب عليه.

كما طالب المجلس الوزاري مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي بما يلي:

- دعوة مجلس الأمن الدولي لاتخاذ قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتضمن إجراءات عملية عاجلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين اللذين يهددهما استمرار الانقلاب على الشرعية في اليمن، ورفض ما يُسمّى بـ «الإعلان الدستوري» ومحاولات فرض الأمر الواقع بالقوة.

- اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان سلامة وصحة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد محفوظ بحاح والوزراء والمسؤولين واطلاق سراحهم.

- دعم استئناف عملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وتطبيق قرار مجلس الأمن 2140 (2014) الصادر تحت الفصل السابع من الميثاق بشأن إيقاع العقوبات على من يعرقل عملية الانتقال السلمي للسلطة.

وتتطلع دول المجلس إلى أن تفضي الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة في اليمن إلى اتفاق كافة الأطراف في اليمن الشقيق للخروج من هذا المأزق وذلك استنادا إلى الأسس التالية:

1 - المحافظة على الشرعية.

2 - استئناف العملية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وضمان تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وفي حال عدم الوصول إلى اتفاق على ذلك فسوف تتخذ دول المجلس الإجراءات التي تمكنها من الحفاظ على مصالحها الحيوية في أمن واستقرار اليمن، ومساعدة الشعب اليمني الشقيق للخروج من هذه الأحداث الخطيرة وبما يحافظ على أمن اليمن واستقراره ووحدته وأمن واستقرار المنطقة.